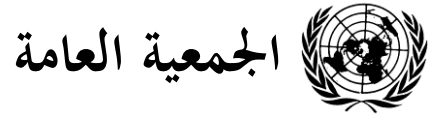


Distr.: General
25 July 2019
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والأربعون

٩-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

أشكال الرق الجديدة والمستجدة

تقرير المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها*

موجز

في هذا التقرير تُقيّم السيدة أورميلا بھولا، المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابه وعواقبه، سمات الرق في الوقت الحاضر وتبيّن كيف يمكن للتغيرات المتوقعة في مستقبل العمل والديموغرافيا والهجرة والبيئة أن تشكل مظاهر الرق في السنوات المقبلة. وفي عملية تقييم واستشرافٍ لمكافحة الرق يتمُّ بيانُ الجهود التي تبذلها الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الخاصة، ويُقدّم تحليلٌ للفعالية وتُقيّم الثغرات التي ينبغي سدها في سبيل تحسين التصدي لأشكال الرق المستجدة.

وتتّرح المقررة الخاصة نهجاً متكاملًا يستند إلى القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان من أجل التصدي للرق على نحو أكثر فعالية.

ويقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٣٣.

* تُنق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروفٍ خارجة عن سيطرة مقدّمته.



أولاً - مقدمة

١- تحلّل المقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، في تقريرها، المقدم وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٣٣، ما إذا كانت الجهود الحالية لمكافحة الرق قادرة على تحقيق الغرض المنشود المتمثل في الرد بفعالية على أشكال الرق المعاصرة التي تنتشر اليوم. كما أنها تحدد وتقيم مدى كفاية هذه الجهود للتصدي للأشكال والمظاهر المستقبلية للأشكال المعاصرة للرق. ومثل هذا التحليل أمرٌ ضروري إذا كان لا بد من تحقيق الحق في التحرر من الرق بحلول عام ٢٠٣٠، وهو الإطار الزمني المتفق عليه بين الدول الأعضاء في الغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة.

٢- وتستند المقررة الخاصة إلى الدروس المستفادة من الولاية المتعلقة بأشكال الرق المعاصرة^(١)، ومن العمل مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص خلال السنوات الست الماضية، فضلاً عن الردود الواردة في أعقاب دعوة لتقديم عروض عن الموضوع^(٢). وتودُّ المقررة الخاصة أن تشكر مركز جامعة الأمم المتحدة لبحوث السياسات على إجراء البحوث الأساسية في هذا التقرير.

٣- وينقسم التقرير إلى خمسة فروع. أولاً، تتناول المقررة الخاصة ما يمكن توقُّعه من الرق غداً. وتبحث الفهم العلمي الحالي للأنماط التي تتخذها أشكال الرق المعاصرة ودوافعها وكيف يمكن أن تتأثر بالتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية والمادية في السنوات المقبلة. ثانياً، تتناول الخطة الحالية لمكافحة الرق، حيث تنظر في حجم الجهود الحالية لمكافحة العبودية وفي توزّعها الجغرافي، وتقدم نظرة فاحصة بشأن ما يجري وما يصلح وما الذي ينقص. ثالثاً، تُقدِّم المقررة صورة لمشهد مكافحة الرق مستقبلاً، مُقترحةً نهجاً للتصدي لأشكال الرق المعاصرة قائماً على ست خصائص. حيث يجب أن يكون مثل هذا النهج (أ) منتظماً، أي أن يتطلب اتخاذ إجراءات على جميع المستويات، ليس من جانب الدول فحسب، بل أيضاً من جانب الفاعلين في مجال الأعمال والمجتمع المدني؛ (ب) علمياً، إذ يجب أن يستند إلى أدلة على ما يصلح؛ (ج) استراتيجياً، أي يجب أن يتضمن تخصيصاً منسقاً للموارد المتاحة في سبيل بلوغ أهداف محددة ومشتركة؛ (د) مستداماً، إذ يجب أن يرتبط بالعمل في سبيل تحقيق المجموعة الكاملة من عناصر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ (هـ) مُستنبطاً بمساهمات الناجين ومُركِّزاً على الضحايا، أي أنه يجب أن يمنح الضحايا والناجين دوراً رئيسياً في تشكيل الاستجابة؛ (و) ذكياً، إذ ينبغي أن يستخدم التكنولوجيا الرقمية لتسريع الجهود الرامية إلى توسيع نطاق الإجراءات الناجعة، واعتماد نهج جديدة للتمويل.

ثانياً - أين نقف من الرق اليوم

ألف - التعلم من الرق اليوم

٤- يجب أن يبدأ أي تحليل قائم على الأدلة لحالة الرق غداً بفهم راسخ للكيفية التي يتجلى بها الرق اليوم وأين ولماذا. ووفقاً لتقرير "التقديرات العالمية للرق المعاصر لعام ٢٠١٦" الصادر

(١) تقتصر ولاية المقررة الخاصة على أشكال الرق المعاصرة. ومع ذلك، فقد تم الإبقاء على الإشارات إلى "الاتجار بالبشر"، و"الاتجار بالأشخاص"، و"الرق المعاصر" التي وردت في المصادر.

(٢) الاستبيان الذي أرسل إلى الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة والردود متاحة على الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/Issues/Slavery/SRSlavery/Pages/AddressingTomorrowsSlaveryToday.aspx

عن منظمة العمل الدولية ومؤسسة "انعتاق" والمنظمة الدولية للهجرة فإن ٤٠,٣ مليون شخص كانوا في حالة من حالات الرق المعاصر في عام ٢٠١٦، منهم ٢٥ مليون شخص في العمل القسري (٦٢ في المائة) و ١٥ مليون في الزواج القسري (٣٨ في المائة)^(٣). وهذا يعني أنه كانت هناك حوالي ٥,٤ ضحية في كل ألف نسمة في العالم. والرق موجود في كل منطقة من مناطق العالم. وعلى الرغم من الاعتقاد بأن معظم الضحايا يوجدون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، إلا أن التقديرات تشير إلى أن معدل الانتشار أعلى في أفريقيا.

عدد الأشخاص ومعدل انتشارهم في الرق المعاصر، بحسب الفئة والمنطقة

المنطقة	عدد الأشخاص في العمل القسري (بالآلاف)	انتشار العمل القسري (لكل ألف)	عدد الأشخاص في الزواج القسري (بالآلاف)	انتشار الزواج القسري (لكل ألف)	عدد الأشخاص الرق المعاصر (بالآلاف)	انتشار الرق المعاصر (لكل ألف)
أفريقيا	٣ ٤٢٠	٢,٨	٥ ٨٢٠	٤,٨	٩ ٢٤٠	٧,٦
الأمريكتان	١ ٢٨٠	١,٣	٦٧٠	٠,٧	١ ٩٥٠	١,٩
الدول العربية	٣٥٠	٢,٢	١٧٠	١,١	٥٢٠	٣,٣
آسيا والمحيط الهادئ	١٦ ٥٥٠	٤,٠	٨ ٤٤٠	٢,٠	٢٤ ٩٩٠	٦,١
أوروبا وآسيا الوسطى	٣ ٢٥٠	٣,٦	٣٤٠	٠,٤	٣ ٥٩٠	٣,٩

المصدر: ILO, Walk Free Foundation and IOM, *Global Estimates of Modern Slavery: Forced Labour and Forced Marriage* (Geneva, 2017).

٥- ويُعتقد أن ضحية واحدة من كل أربع ضحايا لأشكال الرق المعاصرة في ٢٠١٦ هم من الأطفال. وقد تأثرت النساء والفتيات بشكل غير متناسب، حيث إن أكثر من ٧١ في المائة من الضحايا هن من الإناث. ومن بين ٢٤,٩ مليون شخص عانوا من العمل القسري، هناك ٤,١ مليون شخص عانوا من العمل القسري الذي تفرضه الدولة، و ٤,٨ مليون شخص وقعوا عانوا من الاستغلال الجنسي للبالغين و/أو الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال و ١٦ مليون شخص عانوا من العمل القسري في اقتصاد القطاع الخاص. وقد حدث هذا الأخير في العديد من الأوضاع، منها العمل المنزلي (٢٤ في المائة) والبناء (١٨ في المائة) والتصنيع (١٥ في المائة) والزراعة والحراجه وصيد الأسماك (١١ في المائة). وقد تعرض معظم الضحايا لأشكال متعددة من القسر في مرحلتي الاستخدام والتوظيف على حد سواء. وقد تم حجب أجور ٢٤ في المائة تقريباً من ١٦ مليون ضحية من ضحايا الاستغلال في العمل القسري، وتلقى ١٧ في المائة تهديداً بالعنف ووقع ١٦,٤ في المائة ضحية للعنف البدني. وإذا كان العنف البدني قد طال الرجل والمرأة بصورة متساوية، فإن ٩٨ في المائة من النساء والفتيات تعرضن للعنف الجنسي^(٤).

٦- وقد تحسّن أيضاً فهمُ أين ولماذا تظهر أشكال الرق المعاصرة، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية الجديدة، مثل شبكة الرصد الإنذاري، وأساليب توسيع نطاق الشبكة، وتقدير النظم

(٣) ILO, Walk Free Foundation and IOM, *Global Estimates of Modern Slavery: Forced Labour and Forced Marriage* (Geneva, 2017).

(٤) المرجع نفسه.

المتعددة^(٥). وأستخدم الأسلوب الأخير لتقدير الانتشار الوطني في أيرلندا، ورومانيا، وصربيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا. وبدأت البحوث والنمذجة مؤخراً في تحديد عوامل الضعف والمخاطر التي يمكن أن تشمل العمر ونوع الجنس والدخل والوضع الوظيفي، والمستوى التعليمي، والصحة، وعوامل أخرى تتعلق بالعزلة الاجتماعية^(٦). ولا تنتم جميع المخاطر بطابع خطي: فالشباب، على سبيل المثال، هم أكثر عرضة للخطر من الأطفال والبالغين الأكبر سناً^(٧).

٧- ويبدو أن كون الشخص مهاجراً، أو لاجئاً، أو نازحاً أو طالب لجوء، يزيد من مخاطر الرق أكثر^(٨). وبدأت البحوث في استجلاء العوامل التي تؤثر على هذا الخطر، بما في ذلك قرارات المهريين، ورحبة الاستغلال^(٩) وشراك الدين^(١٠). ويتزايد الاعتراف بالروابط بين ممارسات توظيف العمال المهاجرين والاستغلال^(١١) وكيف يمكن للسياسات والأطر التنظيمية التي تنظم الهجرة أن تؤثر على التعرض للرق^(١٢). وتتفاعل أوجه الضعف على المستوى الفردي مع عوامل الخطورة على الصعيدين المجتمعي والوطني. ورغم أن التوقعات تُعيقها قلة البيانات والطبيعة الخفية للجريمة، إلا أنها حددت العديد من العوامل الممكنة على الصعيد القطري، ومنها الفساد، وضعف سيادة القانون والحمايات المقررة لحقوق الإنسان، ومستويات عدم المساواة، ووجود نزاع مسلح^(١٣).

- (٥) عرض مؤسسة انعتاق، ص ٦-٧. انظر بشأن الرصد الإنذاري عرض معهد الحوسبة والمجتمع التابع لجامعة الأمم المتحدة، الاستبيان ٦. انظر أيضاً، United Nations Inter-Agency Project on Human Trafficking, *Human Trafficking Sentinel Surveillance: Poipet, Cambodia, 2009-2010* (Bangkok, 2010) and *Human Trafficking Sentinel Surveillance: Viet Nam-China Border 2010* (Bangkok, 2011).
- (٦) Pablo Diego-Rossel and Jacqueline Joudo Larsen, "Modelling the risk of modern slavery", SSRN, 17 July 2018. انظر أيضاً عرض حكومة مالطة ومؤسسة انعتاق.
- (٧) Diego-Rossel and Larsen, "Modelling the risk of modern slavery". وللإطلاع على نموذج تحديد مخاطر عمل الأطفال في أمريكا اللاتينية، الذي وضع بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة العمل الدولية، انظر الموقع الشبكي للمبادرة الإقليمية من أجل أمريكا لاتينية ومنطقة بحر كاريبي خالية من عمل الأطفال <http://iniciativa2025alc.org/child-labour-risk-model/>.
- (٨) IOM, *Addressing Human Trafficking and Exploitation in Times of Crisis: Evidence and Recommendations for Further Action to Protect Vulnerable and Mobile Populations* (Geneva, 2015)، p. 31؛ وعرض مؤسسة انعتاق، ص ٢.
- (٩) Yuji Tamura, "Migrant smuggling", Warwick Economics Research Paper Series 791, 2007.
- (١٠) Guido Friebel and Sergei Guriev, "Smuggling humans: a theory of debt-financed migration", *Journal of the European Economic Association*, vol. 4, No. 6 (December 2006).
- (١١) United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), *The Role of Recruitment Fees and Abusive and Fraudulent Recruitment Practices of Recruitment Agencies in Trafficking in Persons* (Vienna, 2015); and Freedom Fund and Verité, *An Exploratory Study on the Role of Corruption in International Labour Migration* (2016).
- (١٢) عرض المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.
- (١٣) Diego-Rossel and Larsen, "Modelling the risk of modern slavery"; Jacqueline Joudo Larsen and Davina Durgana, "Measuring vulnerability and estimating prevalence of modern slavery", *Chance*, vol. 30, Issue 3, Special Issue on Modern Slavery (2017)؛ منظمة العمل الدولية، *الأرباح والفقير: اقتصاديات العمل الجبري* (جنيف، ٢٠١٧)؛ وعرض مختبر الحقوق، ص ١.

٨- وهناك أدلة متزايدة على أن الرق يرتبط بالتكاليف الأوسع للصحة العامة، وخسائر الإنتاجية، والآثار البيئية الخارجية السلبية، والدخل الضائع^(١٤). وبالتالي، يُحتمل أن تتعلق الجهود الرامية إلى التصدي لعوامل الرق وتحقيق الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة (العمل اللائق) بالجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، ومنها تلك المتعلقة بالتعليم والمساواة بين الجنسين والتفاوت الاجتماعي، والاستهلاك المستدام، ووجود مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع.

باء- كيف يمكن للرق أن يتغير في المستقبل ولماذا؟

مستقبل العمل

٩- يرتبط التعرض للرق ارتباطاً وثيقاً بتنظيم سوق العمل ودينامياتها. ويُعد العاطلون عن العمل والعاملون بدوام جزئي أكثر عرضة من غيرهم للرق^(١٥). ومن ثم فإن الاتجاهات في مستقبل العمل وفي نظم الحماية الاجتماعية البالغة الأهمية لأي فهم يتعلق بالكيفية التي يمكن أن يتغير بها الرق^(١٦).

١٠- والطابع غير الرسمي، بما في ذلك الأعمال العرضية، والأشكال الأخرى للضعف في العمل هي عوامل مخاطرة تؤدي للتعرض للرق. ويتسم القطاع غير الرسمي بانخفاض الإنتاجية وضعف المهارات بدون وجود لمصادر دخل مستقرة^(١٧). واليوم يوجد أكثر من ٦٠ في المائة من السكان العاملين، بمن فيهم ٥٦ في المائة في اقتصادات مجموعة العشرين ٢٠، في قطاع العمالة غير الرسمية^(١٨). وفي البلدان النامية، يمثل القطاع غير الرسمي أكثر من ٩٠ في المائة من العمل^(١٩). غير أن العمالة غير الرسمية تبدو في طريقها إلى الازدياد، ليس بسبب التشغيل الآلي فحسب، بل أيضاً بسبب زيادة المنصات الرقمية للعمل للحساب الخاص والعمل بالقطعة، - ما يسمى "اقتصاد العربة"^(٢٠). وهناك أدلة واضحة على أن العمال في هذا النوع من العمل، في نهاية سلاسل الإمداد الشديدة التكامل والمتقلبة، كثيراً ما يكونون عُرضة للاستغلال. وتعد ممارسات

(١٤) عرض مختبر الحقوق، ص ١-٢؛ عرض مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، ص ٥.

(١٥) Diego-Rossel and Larsen, "Modelling the risk of modern slavery".

(١٦) انظر منظمة العمل الدولية، التقرير الأولي للجنة العالمية لمستقبل العمل (جنيف، ٢٠١٧)؛ ورقة بعنوان "مستقبل العمل والمهارات" قدمتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الاجتماع الثاني للفريق العامل التابع لمجموعة العشرين (هامبورغ، ألمانيا، ١٥-١٧ شباط/فبراير)؛ World Economic Forum, "Industry profile: basic and infrastructure", available at <http://reports.weforum.org/future-of-jobs-2016/basic-and-infrastructure/>; and World Bank, *World Development Report 2019: The Changing Nature of Work* (Washington, D.C., 2019).

(١٧) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١٩.

(١٨) منظمة العمل الدولية، "الطابع غير الرسمي وأنماط العمالة المخالفة للمعايير"، ورقة أعدت للفريق العامل المعني بالعمالة في مجموعة العشرين، (بوينس آيرس، ٢-٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٨).

(١٩) المرجع نفسه.

(٢٠) Elizabeth Stuart, Emma Samman and Abigail Hunt, "Informal is the new normal: improving the lives of workers at risk of being left behind", Overseas Development Institute Working Paper 530, January 2018; and Amolo Ng'weno and David Porteous "Let's be real: the informal sector and the gig economy are the future, and the present, of work in Africa", Center for Global Development, CGD Note, October 2018.

الشراء الصارمة التي تعتمد بشكل مفرط على العقود قصيرة الأجل، ونوافذ الإنتاج القصيرة، وشروط الدفع المجحفة أمثلة على الممارسات التي تدفع بالمخاطر إلى أسفل سلسلة الإمداد لتقع على أكثر الأفراد ضعفاً، وهو اتجاه قد يزيده التشغيل الآلي تفاقماً^(٢١).

١١ - وإذا لم تركز التغييرات التكنولوجية والاجتماعية في عالم العمل على الإنسان ولم تتم معالجة الاتجاهات نحو العجز في فرص العمل اللائق^(٢٢)، فإنه يمكن للضعف في سوق العمل أمن يزداد^(٢٣)، ومن شأن مخاطر الرق أن تزداد معها. ومن المرجح أن تحتل الوظائف التي تتطلب مهارات منخفضة بسبب التشغيل الآلي، وهو ما سيؤدي بالعمال النازحين إلى التنافس مع عاملين آخرين من ذوي المهارات المنخفضة على عدد أقل من الوظائف المنخفضة الأجر^(٢٤). وستؤدي الاختلالات في أسواق العمل إلى صدمات سلبية في الدخل بالنسبة للعديد من الأسر المعيشية، وتكون تصورات سلبية عن دخل الأسر المعيشية وتغذي عدم المساواة، وهي كلها أمور يُعتقد أنها عوامل خطر رئيسية للوقوع في الرق^(٢٥). وفي الوقت نفسه، سيتطلب توفير فرص عمل جديدة مستويات أعلى من المهارة والتحصيل التعليمي، الأمر الذي يقتضي استثمارات كبيرة في إعادة التدريب والتعليم^(٢٦).

الاتجاهات الديمغرافية والهجرة

١٢ - تعد محدودية الحصول على فرص العمل دافعاً رئيسياً أيضاً على الهجرة، التي تُعد في حد ذاتها مصدراً رئيسياً للتعرض للرق. ومن شأن الحصول على فرص عمل والهجرة كليهما أيضاً أن يتأثرا كثيراً بالاتجاهات الديمغرافية: سيكون ٨٥,٦ في المائة من بين ٢٥,٦ مليون شاب يدخلون سوق العمل على الصعيد العالمي بحلول ٢٠٣٠ في البلدان النامية والناشئة^(٢٧). ويُتوقع أن يكون أعلى نمو في أفريقيا، حيث سيعيش ١,٣ بليون نسمة من بين ٢,٢ بليون سيزافون إلى سكان العالم بين ٢٠١٧ و ٢٠٥٠، تليها آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١٣ - ومن المرجح أن تستمر الهجرة في الزيادة بسبب عوامل دفع من قبيل النزاعات، وعدم المساواة في الدخل، وانعدام الفرص الاقتصادية والتغيرات المناخية وعوامل الاستقطاب، مثل الطلب على اليد العاملة^(٢٨). وتزداد عُرضة العمال المهاجرين للرق بما أنهم يحاولون إلى الاقتصاد غير الرسمي للالتفاف على طرق العمل القانونية، ويتعرضون لدفع رسوم التوظيف والممارسات

(٢١) عرض صندوق الحرية، الاستبيان ٤.

(٢٢) منظمة العمل الدولية، "من أجل مستقبل أكثر إشراقاً": اللجنة العالمية لمستقبل العمل (جنيف، ٢٠١٩).

(٢٣) منظمة العمل الدولية، الاستخدام والآفاق الاجتماعية في العالم: الاتجاهات في عام ٢٠١٩ (جنيف، ٢٠١٩).

(٢٤) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١٩. و Verisk Maplecroft, Human Rights Outlook 2018, p. 11.

(٢٥) Diego-Rossel and Larsen, "Modelling the risk of modern slavery".

(٢٦) World Economic Forum, *The Future of Jobs Report 2018* (Geneva, 2018)؛ ومنظمة العمل الدولية، التقرير الأولي.

(٢٧) منظمة العمل الدولية، "اتجاهات الاستخدام العالمية للشباب" لعام ٢٠١٧: مسارات لمستقبل أفضل للعمل (جنيف ٢٠١٧)؛ ومنظمة العمل الدولية، التقرير الأولي.

(٢٨) ILO, "Addressing the situation and aspirations of youth", Issue Brief No. 2, prepared for the second meeting of the Global Commission on the Future of Work (Geneva, 15–17 February 2018); and ILO, *Global Estimates on International Migrant Workers: Results and Methodology*, 2nd edition (Geneva, 2015).

الاحتمالية لسماسة اليد العاملة^(٢٩). وهذا يؤدي إلى تدني المشاركة في المجتمع وحالة صحية سيئة والافتقار إلى شبكة الأمان، وهي كلها دوافع للرق.

التغيرات الاقتصادية

١٤ - ستؤثر التحولات الاقتصادية أيضاً في جغرافية الرق. فآسيا، المثقلة أصلاً بأعلى نسبة انتشار مطلقة للرق وفقاً للتقديرات العالمية، تشهد ازدهاراً اقتصادياً قد يزيد من مخاطر الرق في بعض القطاعات الاقتصادية، لا سيما البناء وتطوير البنى الأساسية. ويمكن أيضاً أن يؤثر ما يحدث من تحولات في أنماط الاستهلاك العالمي وسلاسل توريد السلع الأساسية الزراعية، استجابةً لمصادر جديدة للطلب من الاقتصادات الناشئة، على التوزيع الجغرافي للرق. وقد يكون هناك خطر متزايد في القطاعات التي تعتمد على الإنتاج المنخفض المهارات والأجور، والمندمجة رأسياً بصورة كبيرة في سلاسل إمداد عالمية متقلبة ومراعية لمتطلبات السوق، ومنها الصويا، والماشية، وزيت النخيل، والملابس، والإلكترونيات.

التغير البيئي

١٥ - ستؤثر جغرافية الأشكال المعاصرة للرق أيضاً تأثيراً شديداً بالتغير المناخي والبيئي. وقد أخذ التعرض للكوارث الطبيعية يبرز بوصفه عامل خطر محتملاً لأشكال الرق المعاصرة وقوة لإعادة التنظيم فيها، ومن شأن تغير المناخ أن يزيد من الكوارث الطبيعية وكثافتها. ففي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي المنطقة التي لديها أصلاً أعلى معدل انتشار مطلق مقدّر للأشكال المعاصرة للرق والعمل القسري، يمكن أن يصبح الترابط بين قابلية التعرض للاستغلال وتغير المناخ أكثر وضوحاً^(٣٠).

١٦ - وبحلول عام ٢٠٥٠ قد يعيش ٥ بلايين شخص تقريباً في المناطق التي "سيستجاوز فيها" المناخ "الحدود التاريخية للتقلب"^(٣١)، وسيواجه ١٤٣ مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية هجرة داخلية بسبب تغير المناخ^(٣٢)، الأمر الذي سيزيد من قابلية هؤلاء السكان لسرعة التأثر^(٣٣). وحتى بدون كوارث طبيعية، فإن من شأن الآثار البيئية لتغير المناخ على الصناعات الأولية أن تؤدي إلى اختلالات كبيرة في

(٢٩) Genevieve LeBaron and others, *Confronting Root Causes of Forced Labour: Forced Labour in Global Supply Chains* (openDemocracy and Sheffield Political Economy Research Institute, 2018); and Nicola Phillips, Genevieve LeBaron and Sara Wallin, *Mapping and Measuring the Effectiveness of Labour-Related Disclosure Requirements for Global Supply Chains*, Research Department Working Paper No. 32 (ILO, 2018).

(٣٠) IOM, *Addressing Human Trafficking*; Zack Bowersox, "Natural disasters and human trafficking: do disasters affect State anti-trafficking performance?", *International Migration*, vol. No. 3 (September 2017), pp. 196-122; and Anuj Gurung and Amanda Clark "The perfect storm: the impact of disaster severity on internal human trafficking", *International Area Studies Review*, vol. 21, No. 4 (August 2008), pp. 302-322.

(٣١) Andrew Freedman, "Up to five billion face 'entirely new climate' by 2050", Climate Central, 9 October 2013.

(٣٢) K.K. Rigaud and others, *Groundswell: Preparing for Internal Climate Migration* (Washington, D.C., World Bank, 2018).

(٣٣) IOM, *The Climate Change-Human Trafficking Nexus* (Geneva, 2016).

الصناعات وسبل كسب العيش والأسر المعيشية وإلى إعادة تنظيمها، وهو ما يضع القدرة على استيعاب الصدمات المالية على المحك، ويزيد من مواطن الضعف الكامنة ويصيب سبل كسب العيش والشبكات الاجتماعية بالاختلال^(٣٤). وقد يشجع تنافس المنتجين على الموارد الآخذة في التضاؤل على بروز سلوكيات تخفف من العمل وتقلل من التكاليف الأخرى، كما نرى ذلك في مصائد الأسماك في جنوب شرق آسيا^(٣٥). وقد يزيد أيضاً تغير المناخ من مخاطر الزواج القسري، وذلك بالنظر إلى المهور باعتبارها تكييفاً لتكوين رأس المال^(٣٦).

١٧ - وهناك أيضاً أدلة على وجود تغير بين احتمال أشكال الرق المعاصرة واحتمال انتهاك القوانين والمعايير البيئية، سواء في صناعة صيد الأسماك أو في الغابات أو في الزراعة^(٣٧). ولكن من المهم أن ندرك أن المسارات السببية المعنية معقدة وقد لا تكون خطية: فهي قد تتأثر بخيارات السياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي^(٣٨).

اتجاهات أخرى ناشئة

١٨ - تؤدي التكنولوجيات الجديدة إلى أشكال جديدة من الاستغلال، مثل إرغام الأطفال على المشاركة في الاستغلال الجنسي على شبكة الإنترنت. وقد تنشأ أشكال أخرى جديدة من الرق. فهناك خطر بأن تصبح "دور الأيتام" الربحية بوابات لاسترقاق الأطفال. ويمكن الاتجار بالأطفال باستغلالهم في هذه المؤسسات أو أن تتاجر بهم هذه المؤسسات باستغلالهم في أوضاع أخرى، ومن مَرّ منهم عبر هذه المؤسسات قد يكونون أكثر عرضة للرق في وقت لاحق. وقد يزيد الارتفاع المتوقع في الخارج "لسياحة المتطوعين" في دور الأيتام الأجنبية من خطر تأجيج الطلب على هذا النوع من الأطفال الذين يجري الاتجار بهم^(٣٩).

١٩ - وهناك أيضاً علامات مقلقة تشير إلى أن تجدد الاسترقاق في سياقات النزاعات المسلحة، لا بوصفه أسلوباً للتجنيد فقط، بل باعتباره بصورة متزايدة أيضاً تكتيكات مفتوحة للإخضاع الأيديولوجي وتحويل النزاعات. ويشير الاتجاه المتنامي نحو تشطي النزاعات المسلحة إلى إضعاف معايير الحرب الراسخة بين الدول، بما في ذلك اعتبار الحديث عن الاسترقاق من المحرمات الكبيرة.

(٣٤) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية: تجارة المنتجات الزراعية، وتغير المناخ والأمن الغذائي (روما، ٢٠١٨)؛ و D. Boyd and others, "Modern slavery, environmental destruction and climate change: fisheries, field, forests and factories", University of Nottingham Rights Lab and Independent Anti-Slavery Commissioner, 2018.

(٣٥) عرض صندوق الحرية، الاستبيان ٤؛ عرض مؤسسة انعتاق.

(٣٦) M. Alston and others, "Are climate challenges reinforcing child and forced marriage and dowry as adaptation strategies in the context of Bangladesh?", *Women's Studies International Forum*, vol. 47, Part A (November–December 2014), pp. 137–144.

(٣٧) عرض مختبر الحقوق، ص ٣؛ Kevin Bales, *Blood and Earth: Modern Slavery, Ecocide and the Secret to Saving the World* (New York, Random House, 2016); and J.L. Decker Sparks and others, "Slavery in the anthropocene", *Science* (قيد المراجعة).

(٣٨) عرض مختبر الحقوق ومبادرة تسخير التكنولوجيا لمكافحة الاتجار؛ انظر أيضاً R.L. Malinowski and others, *Natural Disaster, Human Trafficking and Displacement in Kenya* (Awareness Against Human Trafficking, 2017).

(٣٩) عرض مؤسسة لوموس؛ انظر أيضاً، Parliament of the Commonwealth of Australia, *Hidden in Plain Sight: An Inquiry into Establishing a Modern Slavery Act in Australia* (Canberra, 2017), sect. 8.

فمن الجمهورية العربية السورية إلى ليبيا إلى نيجيريا، هناك دلائل حديثة على أن الاسترقاق أخذ يتحول من أمر عارض في النزاع إلى كونه أساسياً له^(٤٠). وتشمل أشكال الاتجار لأغراض الاستغلال في حالات النزاع المسلح الأكثر شيوعاً من حيث الإبلاغ الاسترقاق الجنسي للنساء والأطفال والاختطاف لأغراض الزواج القسري؛ وتجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة؛ والعمل القسري في مختلف القطاعات مثل الزراعة والخدمة المنزلية والصناعات الاستخراجية. ويمكن أن تُستخدم هذه الأخيرة لتمويل عمليات الجماعات المسلحة أو من أجل الكسب الشخصي^(٤١).

٢٠- وقد بلغ التشرد الناجم عن النزاعات مستويات كبيرة، ما يجعل فرص حصول الناس على عمل لائق محدودة أكثر، والشبكات الاجتماعية تختل، ويزيد من تعرضهم لعبودية الدين، والعمل القسري، والاستغلال الجنسي لأغراض تجارية، وعمل الأطفال، وأشكال الزواج القائم على العبودية كوسيلة للبقاء على قيد الحياة والتأقلم^(٤٢). وبالإضافة إلى ذلك، فإن تزايد استهداف المدارس واستخدامها لأغراض عسكرية يزيد إلى حد كبير من احتمال تعرض الأطفال لأشكال الرق المعاصرة، لا سيما عمل الأطفال وتجنيدهم^(٤٣).

٢١- وأخيراً، سيزداد خطر الزواج القسري والقائم على العبودية والاسترقاق الجنسي في المجتمعات التي يوجد فيها اختلال جنساني مستمر، وهو ظاهرة غالباً ما تنجم عن ممارسة الإجهاض الانتقائي بسبب جنس الجنين^(٤٤). وفي البلدان ذات النسب الجنسانية غير المتناسبة، يؤدي تزايد فئة الذكور الشباب إلى زيادة في الطلب على الاتجار بالنساء والفتيات في أشكال الزواج القائم على العبودية والاستغلال الجنسي التجاري، بما في ذلك من بلدان أخرى في منطقتهم^(٤٥). وبالإضافة إلى ذلك، فإن من شأن التشريد الطويل أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات أشكال الزواج القائم على العبودية، لا سيما الفتيات، كآلية تأقلم، وقد يزيد مع مرور الوقت مشاركة المرأة في العمل المنزلي الضعيف والعمل القسري^(٤٦).

(٤٠) Thomas S. Szayna and others, *Conflict Trends and Conflict Drivers: An Empirical Assessment of Historical Conflict Patterns and Future Conflict Projections* (Santa Monica, California, Rand Corporation, 2017)؛ وتقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (A/73/171).

(٤١) UNODC, *Global Report on Trafficking in Persons* (United Nations Publication, Sales No. E.19.IV.2)

(٤٢) عرض صندوق الحرية، الاستبيان ٤٤؛ "Struggling to survive: slavery and exploitation of Syrian refugees in Lebanon", 2016; and W.C. Robinson and others, "Estimating trafficking of Myanmar women for forced marriage and childbearing in China", Johns Hopkins University and James Cockayne and Julie Oppermann, انظر Kachin Women's Association Thailand, 2018 "Can we sustain peace by fighting human trafficking in conflict? Lessons from Libya", United Nations University Centre for Policy Research, 10 November 2017

(٤٣) المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، مكافحة الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع: ورقة مواضيعية (فيينا، ٢٠١٨).

(٤٤) James Cockayne and Amanda Roth, "Crooked States: how organized crime and corruption will impact governance in 2050 and what States can – and should – do about it now", United Nations University Report, October 2017

(٤٥) United Nations Action for Cooperation against Trafficking in Persons, *Human Trafficking Vulnerabilities in Asia: A Study on Forced Marriage between Cambodia and China* (Bangkok, 2016)

(٤٦) Claire Healy, *Targeting Vulnerabilities: The Impact of the Syrian War and Refugee Situation on Trafficking in Persons – A Study of Syria, Turkey, Lebanon, Jordan and Iraq* (Vienna, International Centre for Migration Policy Development, 2015)

ثالثاً – الجهود المبذولة لمكافحة الرق اليوم

تقييم

٢٢- لا توجد دراسة استقصائية شاملة للجهود العالمية لمكافحة الرق. وإلى أن جاءت الغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة والتحالف المعني بالغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة (التحالف ٨-٧)، والشراكة العالمية من أجل القضاء على السخرة والرق المعاصر والاتجار بالبشر وعمل الأطفال في جميع أنحاء العالم، التي تتولى منظمة العمل الدولية أمانتها، لم يكن هناك هيكل موحد يتيح إطاراً للتعاون بين تلك الجهات الفاعلة التي تعمل على معالجة الأشكال المختلفة للاستغلال. وحتى الآن، لا يزال ذلك التعاون حديث العهد، ولا توجد إلى اليوم مقاييس واضحة أو حتى "إطار" استراتيجي "لعمل جماعي" صوب تحقيق الغاية ٨-٧. ومع ذلك فإن بروتوكول ٢٠١٤ لاتفاقية العمل الجبري لعام ١٩٣٠ جاء بعناصر هامة للعمل الاستراتيجي^(٤٧).

٢٣- ومن ثم تظل الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء محورية في الكفاح من أجل للقضاء على الرق، ليس فقط بسبب واجبها المتمثل في الحماية من خلال المساءلة والتنظيم، ودعم الضحايا، بل أيضاً بسبب دورها الأساسي في حشد استجابة استراتيجية للسياسات العامة وصياغتها. والدول هي الجهات الرئيسية المسؤولة عن كفالة أعمال حق الإنسان في التحرر من الرق والعبودية^(٤٨).

٢٤- وهناك مؤشرات إيجابية بشأن الإجراءات التي تتخذها الدولة. فقد صدقت ثلاثون دولة على بروتوكول ٢٠١٤ لاتفاقية العمل الجبري. وأصبحت الحكومات أكثر نشاطاً في مجال النوعية بهذه المسائل في السنوات الأخيرة، حيث تُعد منظمة العمل الدولية ١٥٤ بلداً يبذل هذه الجهود^(٤٩). وتشير البيانات المتاحة إلى أن الإجراءات التشريعية الحكومية لمنع الرق والاتجار بالبشر ومكافحتها قد ازدادت في السنوات الأخيرة^(٥٠): فيلندا مثل إسبانيا، وإستونيا، والمغرب، ونيوزيلندا تعكف على اعتماد استجابات في مجال العدالة الجنائية للتصدي للزواج القسري^(٥١)، واتخذ حوالي ٤٠ بلداً خطوات لتحقيق في العمل القسري في سلاسل الإمداد الخاصة أو العامة، بما في ذلك معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي نُقلت توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن الإبلاغ غير المالي والمشتريات العامة إلى التشريعات المحلية. ومع ذلك، فإن مشاركة الحكومات بشكل فعال مع قطاع الأعمال للتصدي على وجه التحديد للرق في سلاسل التوريد لا تزال نادرة. وقد وقَّعت قطر العديد من الاتفاقات الثنائية مع البلدان المرسله للعمالة لتوفير الحماية القانونية للعمال المهاجرين قبل توظيفهم^(٥٢).

(٤٧) عرض مختبر الحقوق؛ ومنظمة العمل الدولية، وضع حد للسخرة بحلول ٢٠٣٠: استعراض للسياسات والبرامج (جنيف، ٢٠١٨).

(٤٨) للاطلاع على الرد الحكومي على أشكال الرق المعاصرة، انظر، Walk Free Foundation, *Measurement, Action, Freedom: An Independent Assessment of Government Progress Towards Achieving UN Sustainable Development Goal 8.7* (Minderoo Foundation, 2019); and Stef Monaco, *The Commonwealth Roadmap to SDG 8.7: foreword by Urmila Bhoola, UN Special Rapporteur on contemporary forms of slavery, including its causes and consequences* (Commonwealth Human Rights Initiative, 2018).

(٤٩) منظمة العمل الدولية، وضع حد للسخرة بحلول ٢٠٣٠.

(٥٠) Walk Free Foundation, *The Global Slavery Index 2018* (Minderoo Foundation, 2018)؛ وعرض حكومة قطر.

(٥١) Walk Free Foundation, *Measurement, Action, Freedom*, 2019.

(٥٢) عرض حكومة قطر.

٢٥- وتشير البحوث إلى أن هناك خطوات تحققت في تجريم الرق على الصعيد المحلي، وأنه لا تزال هناك فجوات كبيرة على حد سواء. وعلى الرغم من أن ما يقرب من نصف جميع البلدان تجرّم الرق، فإن أقلية فقط هي التي تجرّم العمل القسري أو العبودية، ولا تزال هناك ثغرات كبيرة في إدراج التعاريف الدولية والالتزامات المنصوص عليها في القانون المحلي^(٥٣). وبالمثل، في حين أن معدلات الملاحقة القضائية والإدانة آخذة في التزايد، فإن الأعداد المطلقة للإدانات لا تزال منخفضة جداً واحتمال أن يواجه الجناة العدالة ضئيل^(٥٤). وقد حدّد الباحثون والممارسون عدداً من العقبات التي تعترض فعالية استجابات العدالة الجنائية والمدنية^(٥٥)، بما في ذلك الطابع المعقد للتحقيقات بالنظر إلى الطابع العابر للحدود الوطنية والسري الذي يتسم به تنظيم جريمة العمل القسري أو العبودية أو الرق، وانخفاض الوعي لدى الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية وعرقلة العدالة على يد المسؤولين الفاسدين^(٥٦).

٢٦- وإلى جانب جهود العدالة الجنائية تضع الدول أحكاماً مدنية وإدارية تشترط على الشركات الكبيرة الإبلاغ عن مخاطر الرق في سلاسل التوريد الخاصة بها، وفي بعض الحالات، في حافظاتها المالية. وخلال مؤتمر قمة العمل لمجموعة العشرين في عام ٢٠١٧، التزم وزراء العمل والعمالة "بالعمل لوضع ما يكفي من أطر السياسات العامة في بلدانهم] من أجل دعم تحقيق العمل اللائق وتعزيز الامتثال للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل في سلاسل الإمداد العالمية"^(٥٧). ومع ذلك، فإن فعالية هذه النظم ليست واضحة حتى الآن، إذ لا يزال الإبلاغ في العديد من الحالات في مرحله الأولى، ولا توجد أدلة واضحة على أن للإبلاغ تأثيراً على الطلب في السوق قابلاً للقياس^(٥٨).

٢٧- وقد اعتمدت بعض الدول أيضاً أحكاماً تستبعد الموردّين الذي تبدو عليهم احتمالات وجود رِق في سلاسل التوريد الخاصة بهم من الفوز بالعقود العامة^(٥٩). وتعد المشتريات العامة محوراً من محاور النشاط في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي نشرت مبادئ توجيهية. وتستخدم الحكومات نظم مكافحة غسل الأموال لتشجيع القطاع المالي على الحيلولة دون دخول عائدات الرق إلى النظام المالي. وقد أصدرت "مباحثات بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بهم وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية" مواد توجيهية تتعلق بأدوات غسل الأموال للتصدي لهذه الجرائم^(٦٠)؛ كما قامت "مبادرة ليختنشتاين لإنشاء لجنة للقطاع المالي معنية بأشكال الرق

(٥٣) Katarina Schwarz and Jean Allain, *Antislavery in Domestic Legislation Database* (2019) قيد الإصدار؛ ومنظمة العمل الدولية، وضع حد للسخرية بحلول ٢٠٣٠، ص ١٠٩-١١١. انظر أيضاً:

.Walk Free, *Measurement, Action, Freedom*

(٥٤) Sasha Jespersen and Rosana Garcandia, "Law enforcement", Delta 8.7 Thematic Overview, 2018

(٥٥) Chloé Bailey, *Pathways to Justice: How Grassroots Organisations are Harnessing the Law to Tackle Modern Slavery* (Freedom Fund, 2019)

(٥٦) انظر: www.globallslaveryindex.org/2018/findings/global-findings/

(٥٧) "Towards an inclusive future: shaping the world of work", Ministerial Declaration adopted at the G20 Labour and Employment Ministers Meeting, 17 May 2017

(٥٨) عرض مختبر الحقوق، ص ٦؛ عرض صندوق الحرية، الاستبيان ٥؛ عرض تسخير التكنولوجيا لمكافحة الاتجار، ص ٤؛ عرض منظمة التجارة المنصفة في النرويج، ص ٣؛ انظر أيضاً Patricia Carrier, "The Modern Slavery Act turns four today. Is it working? And how can it be improved?", Business and Human Rights Resource Centre, 26 March 2019؛ واجتماع المائدة المستديرة الدولية لمساءلة الشركات والتركيز على الاستغلال في العمل، والإفصاح التام: نحو إبلاغ أفضل عن الرق المعاصر (٢٠١٩).

(٥٩) عرضاً منظمي الانعتاق والمبادرة التجارية الأخلاقية.

(٦٠) Bali Process, *Policy Guide on Following the Money in Trafficking in Persons Cases* (2018)

المعاصرة والاتجار بالبشر“، التي عقدها وزراء خارجية ليختنشتاين، وأستراليا، وهولندا، إلى جانب محمد يونس، الحائز على جائزة نوبل، باستجلاء الفرص المتاحة لتعزيز هذه الترتيبات^(٦١).

٢٨- وتقوم الحكومات أيضاً بتخصيص مزيد من الموارد للجهود العالمية لمكافحة الرق. ففي الفترة بين ٢٠٠٠ و٢٠١٣، رصد ٣٠ بلداً من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أكثر من ٤ بلايين دولار في المساعدة الإنمائية الرسمية للقضاء على أشكال الاستغلال التي تشملها الآن الغاية الهدف ٨-٧، حيث زاد متوسط الالتزامات السنوية من ١٥٠ مليون دولار في ٢٠٠١ إلى ٤٥٠ مليون دولار في ٢٠١٠^(٦٢). ويتولى الآن ”الصندوق العالمي“ الجديد ”لإنهاء الاسترقاق المعاصر“ إدارة أكثر من ٧٥ مليون دولار وصندوق الحرية ١٠٠ مليون دولار، وقدمت الدول ٧٢٤,٨٢٥ دولاراً إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرق المعاصرة^(٦٣)، الذي يقدم المساعدة إلى الآلاف من الناس الذين تعرضوا لشكل ما من أشكال الرق المعاصرة.

٢٩- وتُعد هذه الجهود عالمية حقاً بصورة متزايدة. فقد حظيت الدعوة للعمل من أجل إنهاء العمل الجبري والرق المعاصر والاتجار بالبشر بتأييد أكثر من ٨٥ بلداً من كل منطقة^(٦٤)؛ ويعد ٢٢ بلداً شركاء في التحالف المعني بالغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة، وتطوع ١٥ بلداً للمشاركة في مبادرة ”البلد الرائد“ التي أطلقها التحالف. وعمل أكثر من ٤٥ بلداً مع جامعة الأمم المتحدة في وضع لوحات المتابعة القطرية للمساعدة في قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الغاية ٨-٧.

٣٠- وبالإضافة إلى استجابات الحكومات، بدأت الجهود التي بُذلت مؤخراً للانطلاق في وضع خريطة النشاط العالمي لمناهضة للرق تكشف عن طائفة حيوية ومزدهرة من المبادرات من القاعدة إلى القمة ومحلية في جميع أنحاء العالم. ويتيح ”الدليل العالمي للرق المعاصر“ خريطة للبحث مفتوحة لعامة الناس وقاعدة بيانات تضم ٢,٩٠٠ منظمة ووكالة تتناول مختلف أشكال الرق، وتغطي ١٩٩ بلداً^(٦٥). وتقوم هذه المنظمات والوكالات بمجموعة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك الدعوة والتوعية والتثقيف والتدريب والوقاية ودعم الضحايا. وفي الوقت نفسه، تتيح خريطة الرق المعاصر دليلاً تفاعلياً على الإنترنت لمنظمات ومبادرات تتعاون مع شركاء من القطاع الخاص لمكافحة الرق^(٦٦).

٣١- وقد أخذت مبادرات القطاع الخاص تنتشر بسرعة، من ”تسخير التكنولوجيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص“^(٦٧) إلى ”مبادرة ليختنشتاين لإنشاء لجنة للقطاع المالي معنية بأشكال الرق

(٦١) انظر www.financialsectorcommission.org

(٦٢) Kelly Gleason and James Cockayne, *Official Development Assistance and SDG Target 8.7: Measuring Aid to Address Forced Labour, Modern Slavery, Human Trafficking and Child Labour* (New York, Delta 8.7 and United Nations University, 2018).

(٦٣) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

(٦٤) انظر https://delta87.org/wp-content/uploads/2018/11/Call-Action-End-Forced-Labour_19-Nov-2018.pdf

(٦٥) انظر www.globalmodernslavery.org

(٦٦) انظر www.modernslaverymap.org

(٦٧) انظر www.bsr.org/en/collaboration/groups/tech-against-trafficking

المعاصرة والاتجار بالبشر^(٦٨)، والشبكة العالمية للأعمال التجارية التابعة لمنظمة العمل الدولية بشأن العمل القسري^(٦٩) ومنهجا عمل الاتفاق العالمي للأمم المتحدة بشأن العمل اللائق في سلاسل الإمداد العالمية^(٧٠)، فضلاً عن المزيد من الجهود المحلية مثل نادي الميكونغ في هونغ كونغ الذي يعمل على تعبئة القطاع الخاص في سبيل إنهاء الرق.

ما هي التدابير الفعالة؟

٣٢- إن فهم ما هو فعال أمرٌ بالغ الأهمية لكفالة استخدام الموارد المحدودة بحكمة، سواء من حيث الكفاءة والفعالية، وكفالة ألا تُلجق التدخلات ضرراً بالتمتع بالحقوق في التحرر من الرق والعبودية. ورغم محدودية القدرة على تحديد التدابير الفعالة في أي معنى علمي دقيق بسبب الندرة في برامج قابلة للمقارنة وفي الرصد والتقييم على مستوى السياسة العامة^(٧١)، بدأت الحكومات والمانحون من القطاع الخاص والممارسون والباحثون في تحديد سمات الفعالية^(٧٢). كما يُقدم الاجتهاد القضائي للمحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان رؤى فاحصة^(٧٣).

٣٣- أولاً، حتى وإن كان هناك اعتراف بأن الإجراءات الفعالة للقضاء على الرق يجب أن تعمل على نطاق واسع وتعالج الدوافع العابرة للحدود الوطنية والعالمية مثل الهجرة عبر الحدود والتمويل الدولي وسلاسل الإمداد العالمية، فإن هناك تركيزاً متزايداً على النشاط على المستوى المحلي^(٧٤). ويتطلب اتخاذ تدابير فعالة للتصدي للرق إجراءات محلية لدعم الجهود الدولية والتشريعات المحلية وتنفيذها تنفيذاً فعالاً وإحداث التغيير المستدام^(٧٥). فعلى سبيل المثال، قد يكون الاستثمار في المجتمعات المحلية فعالاً عندما يحدث الاستغلال في مكان محدد؛ ولكن إذا حدث على طول طرق الهجرة تتسم بالمرونة، قد تدعو الحاجة إلى استهداف برامج الوقاية في

(٦٨) انظر www.financialsectorcomission.org.

(٦٩) منظمة العمل الدولية، وضع حد للسخرة بحلول ٢٠٣٠، ص ٤٧.

(٧٠) انظر www.unglobalcompact.org/take-action/action-platforms/decent-work-supply-chains.

(٧١) عرض الصندوق العالمي من أجل إنهاء الرق المعاصر، ص ١؛ وعرض تحالف تسخير التكنولوجيا لمكافحة الاتجار، ص ٣.

(٧٢) Pauline Oosterhoff and others, *Modern Slavery Prevention and Responses in South Asia: An Evidence Map* (London, Department for International Development, 2018); and Katharine Bryant and Bernadette Joudo, "Promising practices: what works? A review of interventions to combat modern day slavery", Walk Free Foundation, 2018. A promising example of a monitoring and evaluation network established by practitioners is Monitoring and Evaluation of Trafficking in Persons. يعد "رصد وتقييم الاتجار بالأشخاص" مثلاً واعداً عن شبكة رصد وتقييم ينشئها الممارسون.

(٧٣) المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية سيلبادين ضد فرنسا، الحكم الصادر في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥، وقضية رانتسيف ضد قبرص وروسيا، الحكم الصادر في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠؛ محكمة العدل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، قضية خديجاتو كوراو ضد جمهورية النيجر، الحكم الصادر في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨؛ ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، قضية عمال مزارع البرازيل الخضراء ضد البرازيل، الحكم الصادر في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(٧٤) عرض فريق موناخ للبحوث في مجال الاتجار والرق ٢؛ و United States Department of State, *Trafficking in Persons Report June 2018*.

(٧٥) Delta 8.7 Symposium: Local Approaches to Modern Slavery (New York, 26 March 2019); and Alison Gardner, "An introduction to local approaches to tackling modern slavery", contribution to the Delta 8.7 Symposium.

مجتمعات المصدر أو المقصد المعنية^(٧٦). وبالمثل، ففي حين أن الدروس المستفادة من إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي قد تكون قابلة للنقل من سياق إلى آخر، قد تتطلب الجهود درجة عالية من الحلول المحلية مثل وجود نقابات مصممة خصيصاً، ومثال ذلك الاتحاد العام للعمال المنزليين في هونغ كونغ، أو أنشطة التوعية التي تقوم بها نقابات قائمة لصالح القطاع غير الرسمي، مثلما دأب عليه اتحاد عمال باكستان^(٧٧). وفي بعض السياقات قد تحتاج إلى جهود حماية على طول ممرات هجرة بعينها، مثل الجهود التي يبذلها الاتحاد الدولي لنقابات العمال والاتحاد الدولي للعمال المنزليين في ممرات أوكرانيا - بولندا، وباراغواي - الأرجنتين، وزمبابوي - ليسوتو - جنوب أفريقيا، وإندونيسيا - ماليزيا^(٧٨).

٣٤- ثانياً، هناك تركيز متزايد على الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين على أساس الاعتراف بأن هناك حاجة لنهج كلي متعدد الأوجه تجاه الرق. ويعد تحالف ٧-٨، الذي يجمع بين الجهات الفاعلة على جميع المستويات للتعاون ووضع الاستراتيجيات وتبادل المعارف والتعجيل بإحراز تقدم من أجل تحقيق الغاية ٧-٨، مثلاً يبشر بالخير لهذا التوجه الذي يشمل مبادرات متعددة الجوانب لاستراتيجية مكافحة الرق^(٧٩). ومن المبادرات التي تبشر بالخير "منتدى مباحثات بالي للأعمال التجارية" الذي يُشرك الدول والمنظمات الدولية مع القطاع الخاص في سبيل توسيع نطاق الفرص القانونية والشرعية لهجرة اليد العاملة ومكافحة الاتجار بالبشر وما يتصل به من استغلال، بما في ذلك عن طريق تعزيز وتنفيذ ممارسات العمل غير التعسفية في جميع مراحل سلسلة إمداداتها^(٨٠).

٣٥- وتركز بعض المبادرات على معالجة العوامل الدافعة إلى الرق المعاصر بواسطة التمويل المختلط والتدخلات الإنمائية. فعلى سبيل المثال، هناك تعاون في الفلبين بين الحكومة والصندوق العالمي لإنهاء الاسترقاق المعاصر، و"معهد فيلار الاجتماعي للتخفيف من حدة الفقر والحوكمة" والجهات الفاعلة من القطاع الخاص على برنامج لتدريب العمال الأشد ضعفاً (لا سيما النساء) في وظائف البناء وتنسيبهم لدى أرباب عمل محليين ملتزمون أخلاقياً. ويهدف البرنامج إلى تلبية احتياجات الصناعة من العمال المهرة، ويعمل في انسجام مع أهداف الحكومة في تطوير البنية التحتية تحت شعار "إبن ثم إبن ثم إبن"، ويتيح للعمال بدائل عن السفر إلى الخارج للعمل الذي يجعلهم أكثر عرضة للرق والاستغلال^(٨١).

٣٦- ثالثاً، هناك اعتراف متزايد بأن منح الضحايا والناجين صلاحية وصوتاً عن طريق مشاركتهم النشطة في تصميم البرامج والسياسات وتنفيذها يُعزّز هذه المبادرات ويعود بالفائدة على الناجين ويعزز حقوق الضحايا^(٨٢). ويُعد الناجون في وضع فريد للحديث عن خبراتهم واحتياجاتهم

(٧٦) عرض صندوق الحرية، الاستبيان ٥؛ وضع صندوق الحرية "نهج البؤر الساخنة" لرعاية شبكات مقدمي الخدمات في المناطق المستهدفة لدعم الضحايا ومعالجة حالات الأفراد المعرضين للمخاطر.

(٧٧) ومنظمة العمل الدولية، وضع حد للسخرة بحلول ٢٠٣٠، ص ٧٧-٨٣.

(٧٨) المرجع نفسه، الصفحة ٨١.

(٧٩) انظر www.alliance87.org/.

(٨٠) انظر www.baliprocess.net/bali-process-government-and-business-forum/.

(٨١) عرض الصندوق العالمي لإنهاء الاسترقاق المعاصر، ص ٦.

(٨٢) عرض شبكة الناجين، ص ٥؛ انظر: عرض مؤسسة اعتاق، ص ٥.

واهتماماتهم، وتحديد ما قد يمنع الرق^(٨٣). وهناك جهد متزايد، ليس لدراسة الناجين والنجاة وأخذ آراء الناجين بعين الاعتبار فحسب، وإنما أيضاً لتمكين الناجين ليكونوا باحثين ومدافعين وقادة للحركة المناهضة للرق^(٨٤). وتوجد مبادرات هامة ترمي إلى تعزيز تعبئة جهود الناجين وتنسيقها، من قبيل المجلس الاستشاري المعني بالتجار بالبشر، وشبكة الناجين الوطنية، وتحالف الناجين في الولايات المتحدة^(٨٥). ومن ثم هناك رأي متنامٍ يقول إنه ”ينبغي أن تكون السياسات المستنيرة بآراء الناجين والمبادرات التي يقودها الناجون هي القاعدة وليس الاستثناء“^(٨٦).

٣٧- رابعاً، ثمة رأي متنامٍ مفاده أن التدخلات الناجحة تعمل بآليات السوق، رغم أنها لا تعتمد عليها فقط. وتجري على نحو متزايد تكملة مبادرات الشفافية في سلاسل التوريد بخطوات أخرى لتشجيع الأعمال التجارية على الاضطلاع بمسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان من خلال التنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، فضلاً عن استخدام التأثير وإتاحة سبل الانتصاف من الأضرار التي تتسبب فيها الأعمال التجارية. وقد بُدلت المزيد من الجهود في السنوات الأخيرة، وذلك بصياغة صك دولي ملزم قانوناً يُنظم، في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال. وتحقيقاً لهذه الغاية، قرر مجلس حقوق الإنسان في قراره ٩/٢٦ إنشاء فريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية معني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان^(٨٧).

٣٨- خامساً، هناك اعتراف متزايد بقوة كلٍّ من البيانات الضخمة والتكنولوجيا الذكية. ففي شباط/فبراير ٢٠١٩ التقت أكثر من ١٠٠ منظمة في حلقة عمل نظمتها جامعة الأمم المتحدة لاستجلاء إمكانية استخدام علم الحاسوب والذكاء الاصطناعي لمكافحة الرق^(٨٨). وقد وُجِدَت خريطة وُضعت للمشهد مؤخراً أن هناك أكثر من ٢٦٠ أداة تكنولوجية رقمية مستخدمة لمكافحة الرق المعاصر، توجد ٣٨ في المائة منها في جنوب الكرة الأرضية^(٨٩). ويجري استخدام تقنية سلسلة السجلات المغلقة لتحسين التتبع في سلاسل الإمداد وتعزيز المصادر المسؤولة وممارسات التوظيف. وتستخدم المنصات الرقمية لتمكين العمال المهاجرين من تبادل المعلومات عن أرباب العمل الحاليين والمحتملين^(٩٠). فقائمة الاتحاد الدولي لنقابات العمال عن مستشاري التوظيف تضم أكثر من ١٠ آلاف وكالة في إندونيسيا، وماليزيا، ونيبال، والفلبين، وقطر، والمملكة العربية

(٨٣) عرض مختبر الحقوق، ص ٧.

(٨٤) انظر: A. Nicholson, M. Dang and Z. Trodd, “A full freedom: contemporary survivors’ definitions of slavery”, *Human Rights Law Review*, vol. 18, No. 4 (December 2018), pp. 689–704.

(٨٥) انظر: www.state.gov/j/tip/c73433.htm و <https://survivoralliance.org/>.

(٨٦) عرض مختبر الحقوق، ص ٧.

(٨٧) انظر: www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/WGHRandtransnationalcorporationsand-otherbusiness.aspx.

(٨٨) United Nations University, Code 8.7 Symposium: Using Computational Science and AI to End Modern Slavery (New York, 19–20 February 2019).

(٨٩) عرض تسخير التكنولوجيا لمكافحة الاتجار، ص ٥.

(٩٠) عرض ”المبادرة التجارية الأخلاقية“؛ عرض صندوق الحرية، الاستبيان ٦؛ و Hannah Thinyane and Francisca Sasseti, “Apprise: using sentinel surveillance for human trafficking and labor exploitation”, UNU-CS Policy Briefs, 2019.

السعودية، وسنغافورة وهونغ كونغ، والصين^(٩١). ويجري استخدام الصور الساتلية لتحديد المواقع الشديدة الخطورة^(٩٢). وتفتح التكنولوجيات الرقمية الجديدة للتمويل خيارات جديدة للقرص المتناهي الصغر، والتأمين المتناهي الصغر، والدفع المتناهي الصغر قد تساعد على الحد من مخاطر الرق^(٩٣).

ما الذي ينقص؟

٣٩- حتى وإن ساعدت جهود الممارسين والباحثين في الشروع في تحديد "ما يصلح" لمواجهة أشكال الرق المعاصرة، فإن هناك أيضاً توافقاً متزايداً في الآراء بشأن ما تفتقر إليه جهود مكافحة الرق المعاصر، لا سيما عند مقارنتها بأشكال الرق التي يمكن توقعها في المستقبل.

التصدي للإفلات من العقاب على جميع الصُّعد

٤٠- تُعدُّ ضرورة التصدي لاستمرار الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة من المواضيع المتكررة. فالرق غير قانوني في معظم البلدان، ولكنه لا يزال قائماً لأنه غير محدد أو غير يعاقب عليه فعلياً. وتمثّل العديد من التطورات التي تم تفحصها أعلاه جهوداً لإيجاد السبل الكفيلة بسد ثغرة الإفلات من العقاب هذه واستخدام أشكال أخرى للتأثير - بما في ذلك تأثير الشركات - وتعزيز الحق في التحرر من الرق ومعالجة الضرر. وتتزايد الجهود الرامية إلى استخدام التقاضي الاستراتيجي في هذا الصدد^(٩٤). وستتزايد أهمية هذه النهج الخلاقة في السياقات التي تكون فيها قدرة الدولة وسيادة القانون ضعيفة، وهو ما من شأنه أن يشمل العديد من المناطق المتأثرة بالنزاعات والمناطق المتأثرة بتغيّر المناخ في السنوات القادمة.

٤١- وفي الوقت ذاته، ينبغي عدم التغاضي عن الدور المحوري للدول في التصدي للإفلات من العقاب. وثمة مبادرة هامة في هذا الصدد تكمن في قيام تحالف ٧-٨ بتعيين بلدان "رائدة" التزمت بالعمل بشكل أكثر كثافة لتحقيق الغاية ٧-٨^(٩٥). وبالوصول على الدعم التقني والمالي من التحالف، من المتوقع أن تمضي هذه الدول قُدماً بجهودها الرامية إلى التصدي للأشكال المعاصرة للرق. وتتيح هذه المبادرة فرصة هامة للتعجيل بإحراز تقدم نحو تحقيق الغاية ٧-٨، ولكن سيكون من الأهمية بمكان أيضاً التأكد من أن الدول المتطوعة لتكون رائدة تستخدم الموارد التي تحصل عليها على نحو فعال.

(٩١) منظمة العمل الدولية، وضع حد للسخرة بحلول ٢٠٣٠، ص ٦٢-٦٣.

(٩٢) Kevin Bales and others, "Slavery from space: demonstrating the role for satellite remote sensing to inform evidence-based action related to UN SDG number 8", *Photogrammetry and Remote Sensing*, vol. 122 (August 2018), p. 380; and Sarah Scholes, "Researchers spy signs of slavery from space", *Science*, 19 February 2019.

(٩٣) انظر James Cockayne, *Innovation for Inclusion: Using Digital Technology to Increase Financial Agency and Prevent Modern Slavery*, Financial Sector Commission on Modern Slavery and Human Trafficking Secretariat Briefing Paper 3 (United Nations University, 2019).

(٩٤) "Turning outrage into action: using strategic litigation to combat modern slavery", Freedom Fund, 15 December 2015.

(٩٥) انظر: www.alliance87.org/pathfinder-countries/.

٤٢- وسيطلب ذلك مضاعفة جهود الدول لمساءلة كل منها الأخرى عن انتهاكات الحق في التحرر من الرق والعبودية، لا سيما في أفضع الحالات التي يكون فيها العمل القسري أو غيره من ضروب السلوك نتاجاً للسياسة العامة^(٩٦). ووفقاً للتقديرات العالمية للرق المعاصر، هناك ٤,١ مليون شخص يمارسون أعمالاً قسرية تفرضها عليهم سلطات الدولة^(٩٧). وسيشير حجم هذه الانتهاكات، لو ثبتت، قلقاً بالغاً ويؤدي إلى بذل الدول جهوداً أكثر تواتراً وصرامة لتسائل كل منها الأخرى. وأشارت البحوث التي أجريت مؤخراً إلى مجموعة متنوعة من السبل التي يمكن أن تُفعل بها مسؤولية الدولة عن التصرفات الفاسدة لموظفي الحدود المشاركين في شبكات الرق^(٩٨) إلى الدبلوماسيين الذين يستعدون خدم المنازل^(٩٩) إلى الدول التي تقدم ائتمانات التصدير للشركات التي تعتمد على العمال المستعبدين^(١٠٠).

البيانات

٤٣- على الرغم من التطورات الهامة الأخيرة، بما في ذلك اعتماد منهجيات الدراسات الاستقصائية الموحدة من المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل، تحتاج البيانات الأساسية عن انتشار الرق إلى مزيد من التعزيز^(١٠١). فعملية جمع البيانات وتحليلها تصطدم بالطابع السري لأشكال الرق المعاصرة، والموارد المحدودة، بسبب الافتقار إلى تقاسم التصنيفات ومنهجيات جمع البيانات والقيود الضرورية على تقاسم البيانات^(١٠٢). وتتسم النهج الموجودة لتقدير الانتشار بأنها مباشرة، بما أنها تعمل على مستوى عالٍ من العمومية وقد تُغفل الاختلافات الكبيرة في سرعة التأثير على المستوى دون الوطني^(١٠٣). وبعض المناطق لا تُغطيها التقديرات الموجودة بشكل جيد^(١٠٤). وتعد التكاليف والقابلية للتكرار أيضاً من الشواغل الرئيسية. وتتسم النهج والأدوات المنهجية المعيارية لتقدير الانتشار بتكاليف باهظة، إذ تتراوح بين ٤٠٠ ألف دولار و ١ مليون دولار لدراستين عن الانتشار عند خط

(٩٦) Philippa Webb and Rosana Garciandia, "State responsibility for modern slavery: uncovering and bridging the gap", *International and Comparative Law Quarterly*, vol. 68, Issue 3 (July 2019).

انظر أيضاً: عرض فريق موناخ للبحوث في مجال الاتجار والرق، ص ٢.

(٩٧) ILO, Walk Free Foundation and IOM, *Global Estimates of Modern Slavery*, p. 10.

(٩٨) انظر، على سبيل المثال، "Fact-finding mission on Myanmar: concrete and overwhelming information points to international crimes", Human Rights Council News, 12 March 2018.

أيضاً: "Webb and Garciandia, "State responsibility for modern slavery".

(٩٩) المحكمة العليا للمملكة المتحدة، قضية بن خربوش (المدعى عليه) ضد وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث (مستأنف)، ووزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث (مستأنف)، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث وليبيا (مستأنفان) ضد جناح (مدعى عليه)، الحكم الصادر في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧؛ وقضية ريبس (مستأنف/مدعى عليه) ضد المالكي وآخر (مدعى عليهما/مستأنفان)، الحكم الصادر في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(١٠٠) Webb and Garciandia, "State responsibility for modern slavery".

(١٠١) انظر: عرض معهد الحوسبة والمجتمع التابع لجامعة الأمم المتحدة، وعرض حكومة بولندا، ص ٢. انظر أيضاً: R. Weitzer, "New directions in research on human trafficking", *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. 653, No. 1, pp. 6-24 (May 2014).

(١٠٢) عروض مختبر الحقوق، والصندوق العالمي لإنهاء الاسترقاق المعاصر، وتسخير التكنولوجيا لمكافحة الاتجار، ومعهد الحوسبة والمجتمع التابع لجامعة الأمم المتحدة، وفريق موناخ للبحوث في مجال الاتجار والرق.

(١٠٣) عرض شبكة الناجين الوطنية.

(١٠٤) عرض مؤسسة انعتاق، ص ١.

الأساس وخط النهاية، حيث تستغرق كل منهما ١٥ إلى ٢٤ شهراً^(١٠٥). ومثلما أشار إليه الصندوق العالمي لإنهاء الاسترقاق المعاصر في تقريره، فإن هذه المقاييس عادة ما تقتصر على "التعدادات" بدلاً من تقديرات الفئات المخفية، وتحليل المخاطر في سلاسل الإمداد اللازمة أو تقديرات طويلة أوسع أقرب إلى تقييمات إدارة المخاطر في الوقت الحقيقي^(١٠٦). وهناك أيضاً أسئلة مشروعة حول ما إذا كان أدوات تقدير الانتشار الموجودة تُفرز بعض الفئات، مثل العمال المنزليين، بحيث تُخرجهم أكثر من دائرة الضوء. وهذا يشكل عائقاً أساسياً في قدرتنا على تقييم ما يصلح وتأسيس استجابات الدولة والاستراتيجيات الدولية على المعرفة^(١٠٧).

توفير الموارد

٤٤ - يتمثل التحدي الثالث في محدودية الموارد المخصصة للجهود الرامية لمكافحة الرق. وتقدير منظمة العمل الدولية أن ١٥٠ بليون دولار من الأرباح التي يُدرّها النشاط الإجرامي تأتي من العمل القسري (فقط) كل عام. ولا يُعرف على وجه الدقة مقدار ما يُنفق كل عام لمواجهة أشكال الرق المعاصرة، على الرغم من أن بيانات جامعة الأمم المتحدة تشير إلى أن التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية تبلغ حوالي ٤٠٠ مليون دولار سنوياً، وهو ما يعني أن الإنفاق العام، حتى بحساب التبرعات الخيرية الخاصة والإنفاق المحلي، من غير المرجح أن يقارب ١٥٠ بليون دولار بأي حال من الأحوال. وليس ثمة ما يدعو إلى افتراض أنه لا بد من وجود تطابق تام بين الأرباح واستجابة الإنفاق؛ ولكن بالمثل، من الصعب القول إن الإنفاق بالحجم الحالي المحتمل، بالنظر إلى التشطّي وغياب تنسيق استراتيجي، ملائم لإنهاء الرق. ولكن قد تكون هناك مصادر تمويل كبيرة وفعالية مالية غير مستغلة، تتراوح من الإنفاق على المشتريات إلى التأمين، وكلاهما يمكن ضبطه لمكافحة الممارسات الأعمال التجارية التي تمنع الرق^(١٠٨).

التخصيص الاستراتيجي للموارد

٤٥ - هناك ثغرة أخرى أصبحت بادية للعيان تكمن في الحاجة إلى وجود تنسيق استراتيجي أقوى في جهود الدول الرامية إلى تحقيق الغاية ٨-٧. ولا تتطلب استراتيجية ما مجرد وجود هدف مشترك - تتيحه اليوم الغاية ٨-٧ - بل خطة لتخصيص الموارد المتاحة والجمع بينها بسبل محددة تجتمع من أجل تحقيق هذا الهدف. غير أن المجتمع الدولي يفتقر إلى العناصر الأساسية اللازمة لوضع هذه الاستراتيجية. إذ لا يوجد فهم واضح لأي من الموارد المتاحة للتصدي للرق، ولا للموارد اللازمة لتلبية الهدف المحدد. ونحن لا نعرف تكلفة تقليص عدد المتضررين من الرق، أولاً، ومن ثم لا يمكن تقدير التكلفة لتقليصه من أكثر من ٤٠ مليون إلى الصفر. وحتى وإن تسلّحنا بهذه المعلومات، فإننا لا نملك بعد النظم التي تسمح لمن يبيدهم هذه الموارد - الدول والمنظمات الدولية والجهات المانحة الخاصة - بتنسيق إجراءاتهم لتحقيق المستوى المطلوب. ونتيجة لذلك، قد يكون هناك تباين خطير بين المواقع التي تُنفق فيها الموارد والمواقع التي قد يكون فيها إنفاقها أكثر تأثيراً. ولا تزال هذه الجهود المناهضة للرق تُجتزأ بشكل

(١٠٥) عرض الصندوق العالمي لإنهاء الاسترقاق المعاصر، ص ٢.

(١٠٦) المرجع نفسه.

(١٠٧) انظر كذلك: Jessie Brunner, *Inaccurate Numbers, Inadequate Policies: Enhancing Data to Evaluate the Prevalence of Human Trafficking in ASEAN* (Honolulu, East-West Center, 2015).

(١٠٨) عرض الصندوق العالمي لإنهاء الاسترقاق المعاصر، ص ٣؛ Cockayne, *Innovation for Inclusion*.

واضح من مبادرات أخرى ذات صلة، ولا سيما في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٤٦- لقد بدأ هذا يتغير، لا سيما أن الأحكام الملزمة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان ومتطلبات الإبلاغ عن "الرق المعاصر" تتلاقى لتشكّل ضغوطاً على الأعمال التجارية حتى تُدمج التفكير في مكافحة الرق في الاستراتيجيات البيئية والاجتماعية والإدارية، وبصورة أعم في عمل الشركات في مجال "الاستدامة". وهذا عنصر أساسي من عناصر بروتوكول ٢٠١٤ لاتفاقية العمل الجبري وهو آخذ في الظهور أيضاً بوصفه نقطة تركيز في العمل الوطني. وتفرض اللائحة الإندونيسية رقم 35/PERMEN-KP/2015 على سلسلة الإمداد بذل العناية الواجبة لحقوق الإنسان في قطاع مصايد الأسماك^(١٠٩). وفي أستراليا، أصدرت الحكومة توجيهات للشركات مؤكدة بوضوح أن تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالإبلاغ بموجب قانون أشكال الرق المعاصرة ٢٠١٨ يقتضي التصرف وفقاً للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان^(١١٠). ولكن هناك الكثير مما ينبغي فعله لربط المناقشات في ميدان مكافحة الرق بالعمل الجاري في كل من الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ومجالات التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً، بما في ذلك الأسئلة المثارة بشأن تمويل التنمية والتجارة والولوج إلى الأسواق^(١١١).

دور الناجين

٤٧- بالإضافة إلى ذلك، هناك اعتراف متزايد بأن العديد من الجهود المبذولة لمكافحة الرق اليوم لا تمنح الناجين دوراً وصلاحية كافيين للمساهمة في عمليات إعداد السياسات العامة وصنع القرار. وقد يكون الناجون أقدر على توضيح ما المطلوب لتعافيهم وما يمكن القيام به للحيلولة دون أن يتعرّض آخرون لاستغلال مماثل^(١١٢).

دور التكنولوجيا

٤٨- في حين تؤدي التكنولوجيا دوراً في تسريع الجهود المبذولة لمكافحة الرق، ثمة حاجة إلى توخي الحذر والحيطه للتأكد من أنها تحترم وتعزز الحقوق. ولا بد من العمل في هذا المجال لوضع تعاريف موحدة ومدونات للمصطلحات الرئيسية، فضلاً عن معايير البيانات والقواعد، بحيث يمكن تبادل البيانات، وتحقق ثقة الشركاء في نوعية البيانات، ويتأكد الجميع من أن هناك ضمانات كافية لحماية حقوق الضحايا والعمال ومصالحهم^(١١٣). ولا بد أيضاً من قدر كبير من العمل للتأكد من أنه يجري تطوير التكنولوجيا ونشرها في بلدان الجنوب، وليس في البلدان المتقدمة النمو فقط^(١١٤). وما لم يتم ذلك، فإن أوجه عدم المساواة القائمة والثغرات يمكن أن تتفاقم.

(١٠٩) منظمة العمل الدولية، وضع حد للسخرة بحلول ٢٠٣٠، ص ٦٧.

(١١٠) Government of Australia Department of Home Affairs, "Modern Slavery Act 2018: draft guidance for reporting entities", 2019, p. 9.

(١١١) عرض مختبر الحقوق.

(١١٢) المرجع نفسه.

(١١٣) انظر المساهمات التالية في ملتقى "الرمز ٧-٨": Z. Trodd, "Using ICT to find hidden populations"; P. Jones and C. Setter, "Finding hidden populations: orphanage trafficking"; N. Bliss, "Towards a pipeline: technology, techniques and training"; and S. Powell, "A survivor perspective".

(١١٤) عرض تسخير التكنولوجيا لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ص ٥.

رابعاً - خطة مستقبلية لمكافحة الرق

٤٩ - استناداً إلى ما هو معروف عن الرق اليوم، وعن التغييرات المحتملة التي يمكن أن تواجهه في السنوات المقبلة، وعن حالة الاستجابة القائمة، ماذا يمكن أن يقال عن الكيفية التي قد تكون ضرورية للجهود الراهنة لتتطور في سبيل التصدي للرق مستقبلاً بفعالية؟ واستناداً إلى التحليل الوارد أعلاه، تقترح المقررة الخاصة النهج التالي.

٥٠ - أولاً، لا بد للجهود المبذولة لمكافحة الرق أن تصبح أكثر منهجية، أي أن تتطلب اتخاذ إجراءات على جميع المستويات ومن كافة الجهات الفاعلة. وسيطلب هذا تفكيراً قائماً على تحليل النظم. وتُعد أشكال الرق المعاصرة منتجات معقدة للطريقة التي تعمل بها نُظُم المنتجات السياسية والاجتماعية والاقتصادية العالمية؛ ولإنهاء الرق، لا بد من تغيير الطريقة التي تعمل بها تلك النظم^(١١٥). وبما أن عمليات السببية تكون في أحيان كثيرة متعددة وغير خطية، يجب أن تستند الاستجابات إلى فهم النظم المعقدة المؤثرة^(١١٦). وقد يكون التحليل الحاسوبي مفيداً لهذه الغاية، وذلك على سبيل المثال في الاستفادة المثلى من الموارد المخصصة لضمان الحد الأقصى من الأثر الاجتماعي^(١١٧)، أو فهم التفاعل بين مكونات الشبكات الإجرامية المنظمة الضالعة في الرق على شبكة الإنترنت وخارجها^(١١٨). وسيكون على جهود مكافحة الرق أيضاً استخدام جميع القنوات المتاحة لتحديد أشكال الرق المعاصرة والتقليص منها، بما في ذلك البنى الأساسية الاجتماعية والصحية العمومية القائمة^(١١٩).

٥١ - وتشير بعض المصادر إلى أنه لا يزال هناك انفصام بين طبيعة الجهود الدولية الناشئة لمكافحة الرق التي تجري من القمة إلى القاعدة وبين طبيعة النهج المحلية، التي تعمل من القاعدة إلى القمة، اللازمة لتحقيق تغيير ثقافي ومجتمعي مستدام^(١٢٠). ولتكون جهود مكافحة الرق فعالة يجب أن تجمع بين جهود العدالة الجنائية وبين التدخلات الأخرى التي تعمل على التمكين القانوني للفئات الضعيفة، بما في ذلك من خلال المنظمات والاتحادات العمالية وتعزيز قدرات الموظفين المحليين والمؤسسات المحلية، والربط بين الجهود المحلية والجهود الوطنية والإقليمية والعالمية^(١٢١). وفي الوقت نفسه، فإن صلة الوصل اللازمة للانضمام إلى هذه الجهود آخذة في الظهور، في شكل مبادرات قطاعية ومبادرات سلاسل قيمة على حد سواء^(١٢٢)، ومن خلال

(١١٥) قارن عرض فريق موناخ للبحوث في مجال الاتجار والرق، ص ٣.

(١١٦) عرض "مختبر الحقوق"، ص ٤؛ وعرض كايس لي ماس، الاستبيان ٦.

(١١٧) K.L. Maass, A. Trapp and R. Konrad, "Optimizing placement of residential shelters for human trafficking survivors", *Socio-Economic Planning Sciences* (فيد المراجعة).

(١١٨) عرض كايس لي ماس، الاستبيان ٦.

(١١٩) عرضاً موقع تقييم التعرض البشري والمبادرة التجارية الأخلاقية.

(١٢٠) "التعاون من أجل الحرية: شراكات لمكافحة الرق في المملكة المتحدة"، تقرير بحثي من مكتب المفوض المستقل المعني بمكافحة الرق ومختبر الحقوق في جامعة نوتنغهام ٢٠١٧.

(١٢١) عرض صندوق الحرية، الاستبيان ٥.

(١٢٢) يجري وضع المبادرات القطاعية في قطاعات مثل الكاكاو وصيد الأسماك والمنسوجات وقطاع الإلكترونيات. ومن الأمثلة التي تبشر بخير، الفريق العامل المعني بالماكولات البحرية التايلندية بقيادة المبادرة التجارية الأخلاقية لمعالجة قضايا الرق في صناعة الأغذية البحرية التايلندية. وتشدد هذه المبادرة، التي تشمل تجار التجزئة والموردين والأعمال التجارية (التاجر الكبرى أساساً)، والمنظمات غير الحكومية مثل الجمعية الدولية لمكافحة الرق، والنقابات مثل الاتحاد الدولي لعمال النقل، ومؤتمر والنقابات، على التواصل مع الجهات المعنية المحلية والدولية الرئيسية، بمن في ذلك ممثلو العمال والشركات التايلندية وحكومة تايلند. وتتوافر معلومات إضافية على الرابط التالي: www.ethicaltrade.org/programmes/thailands-seafood-industry.

جهود مدروسة لربط القاعدة إلى القمة، مثل مبادرة ”بزوغ الحرية“ لصندوق الحرية التي تهدف إلى تمكين قادة على المستوى المحلي وبناء حركة مناهضة للرق أكثر شمولاً وتركز على الضحية. ولكن سيتعين على المانحين - الحكوميين وغير الحكوميين على حد سواء - اتخاذ خطوات مدروسة للنظر إلى أبعد من دورات التمويل القصير الأجل والاعتراف بالحاجة إلى الاستثمار في تغيير مُنتظم يحدث على المدى الطويل^(١٢٣).

٥٢- ولا بد من حجج أقوى لبيان الفوائد التي ستجنيها البلدان والقطاع الخاص من الاستثمار في الجهود المبذولة لمكافحة الرق ومن مزايا تمويل التعاونيات. ويمكن استجلاء طرائق التمويل لمكافحة الرق القائمة على التأثير، من قبيل الجوائز العامة، وقروض الأداء، وصناديق النتائج، وسندات الأثر الاجتماعي^(١٢٤). ويحمل صندوق العالمي لإنهاء الاسترقاق المعاصر بعضاً من سمات صندوق النتائج ويقدم نهجاً مبتكراً للتمويل في هذا المجال.

٥٣- ثانياً، يجب مواصلة جهود مكافحة الرق إلى أن تصبح علمية أكثر. فقد التزمت الدول في الغاية ٧-٨ باتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على الرق بحلول عام ٢٠٣٠. ولن يتطلب تحديد التدابير الفعالة مجرد مواصلة الاستثمار في جمع البيانات وتبادلها، بل أيضاً تعزيز الثقافة القائمة على العلم في وضع السياسات وتخصيص الموارد. وقد جاء في أحد العروض الواردة أنه ”ينبغي للسياسة العامة أن تستند إلى أدلة؛ وإذا لم يكن هناك دليل، فإن الحكمة تقضي بتحديد نتائج واختبارها قبل تحديد أطر السياسات“^(١٢٥). والأسس لتطوير مثل هذه الثقافة موجودة، بما في ذلك من خلال المبادرات الهامة مثل ”دلتا ٧-٨“^(١٢٦)، ولكن سيكون للاستثمار المستدام، والاهتمام، والدعم من الدول الأعضاء والقطاع الخاص أهمية بالغة في تطور تلك الثقافة والبيانات اللازمة لوضع السياسات بطريقة فعالة^(١٢٧).

٥٤- ثالثاً، يجب مواصلة جهود مكافحة الرق إلى أن تصبح علمية أكثر. فهناك في الوقت الراهن افتقار إلى إطار عالمي مشترك لتنسيق الإجراءات نحو تحقيق الغاية ٧-٨، بل وحتى إطار لفهم أي الموارد يجري استخدامها وبأي الطرق. ويمكن للدول الأعضاء أن تتخذ خطوات عديدة لوضع هذا الإطار، من الاتفاق على المدونات ذات الصلة بالإبلاغ عن المساعدة الإنمائية الرسمية إلى استخدام تحالف ٧-٨ لتقييم تكلفة تحقيق الغاية ٧-٨ إلى وضع خطة عمل شاملة لتعبئة الموارد المطلوبة وإنفاقها بصورة أكثر فعالية.

٥٥- ويبدو أنه من المستبعد أن تحقق الجهود المتفرقة القائمة حالياً إنجازات كبيرة في التقدم نحو الغاية ٧-٨ بحلول عام ٢٠٣٠. ويصعب في الوقت الحاضر القول ما إذا كان هناك تحرك أقرب إلى الغاية، أو إذا ما كان العكس هو الصحيح. وإذا كانت الدول الأعضاء ترغب في تحقيق الغاية ٧-٨ بحلول عام ٢٠٣٠، فلا بد من وجود نظام أوضح لتحديد الأولويات

(١٢٣) عرض الصندوق العالمي لإنهاء الاسترقاق المعاصر، ص ٢.

(١٢٤) International Capital Markets Association, “Working towards a harmonized framework for impact reporting for social bonds”, June 2018.

(١٢٥) عرض فريق موناخ للبحوث في مجال الاتجار والرق ٤.

(١٢٦) ”دلتا ٧-٨“ هو قطب معرفي إلكتروني بشأن الرق المعاصر والاتجار بالبشر والعمل القسري وعمل الأطفال يديره مركز جامعة الأمم المتحدة بحوث السياسات كمساهمة في التحالف المعني بالغاية ٧-٨ من أهداف التنمية المستدامة.

(١٢٧) منظمة العمل الدولية، وضع حد للسخرة بحلول ٢٠٣٠، ص ١٢٥-١٢٦.

وتخصيص إنفاق الموارد على أساس الأثر المحتمل، بل واستناداً إلى زيادة المخاطر. ووفقاً لأحد التقديرات، يقع حوالي أربعة أخماس ضحايا الرق في ٢٠ بلداً فقط، ولكن المجتمع الدولي لا يبذل أي جهد لتركيز الإنفاق أو الدعم نحو تلك البلدان^(١٢٨). وبالمثل، هناك ازدياد في فهم الصلة بين نشوب النزاع والتعرض للرق. ومع ذلك، لا توجد حالياً استراتيجيات قائمة للتأكد من أن الجهود المبذولة لمكافحة الرق مدججة في الاستجابة للنزاعات منذ البداية^(١٢٩).

٥٦- كما لا يوجد نظام واضح لحشد جهود الجهات المعنية للتصرف بطريقة منسقة لتقديم الدعم للبلدان أو المجتمعات المحلية أو القطاعات التي يحدّد المجتمع الدولي أنه ينبغي منحها الأولوية. وكما يقول الصندوق العالمي لإنهاء الاسترقاق المعاصر فإن هناك حاجة "للمشاركة مع الحكومات في وضع استراتيجيات [مكافحة الرق] مشتركة من حيث الملكية والتأسيس وتتماشى مع الأولويات الوطنية". وتقوم مبادرة "البلد الرائد"، التي تتيح إطاراً لعمل أصحاب المصلحة في تحالف ٧-٨ من أجل دعم الجهود التي تبذلها الحكومة، بتنظيم هذه الشراكات من خلال اختيار صريح تُعرب عنه الدول والجهات المعنية الأخرى. وحتى الآن لم يضع التحالف أي ترتيبات لصياغة استراتيجية مشتركة لتخصيص الموارد المحدودة بين هؤلاء الشركاء أو لتحديد إمكانيات "البلدان الرائدة" المحتملة الأخرى على أساس الأثر المحتمل أو للتأكد من أن الموارد التي حُشدت في الواقع أستخدمت بطريقة فعالة لإحراز تقدم. وبالنظر إلى الالتزامات الواردة في "الدعوة إلى العمل من أجل إنهاء العمل الجبري والرق المعاصر والاتجار بالبشر"، وبما أن البلدان المؤيدة تمثل ٥٣ في المائة من سكان العالم، فإن ذلك قد يتيح محفلاً إضافياً مفيداً لتعبئة مثل هذه المناقشات الاستراتيجية.

٥٧- رابعاً، يجب أن تصبح الجهود المناهضة للرق أكثر استدامة، بمعنى أنها يجب أن تُدمج على نحو أفضل في الجهود الأوسع نطاقاً الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وهذا أمر ضروري لأن العمل لكبح دوافع أشكال الرق المعاصرة ينطوي على العمل من أجل تحقيق الجوانب الأخرى للتنمية المستدامة، ألا وهي: سبل العيش (الهدف ١)، وتحسين فرص الحصول على التعليم (الهدف ٤)، والمساواة بين الجنسين (الهدف ٥)، وتحويل سلسلة الإمداد، والحمايات البيئية (الهدف ١٢) ومؤسسات أقوى (هدف ١٦)^(١٣٠) وستتخذ هذه الجهود أهمية متزايدة في سياق التحولات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التشغيل الآلي، وتغير المناخ، والتغيير الديمغرافي. وتنطوي الصلة بالأهداف الأخرى على القدرة على معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية لأشكال الرق المعاصرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن منظومة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، لا سيما الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة واللجان الاقتصادية الإقليمية، توفر البنى التحتية، والدراية، وآليات التنسيق لتقديم حلول لمكافحة الرق على نطاق واسع، من خلال أطر العمل المملوكة للحكومة. ولكن حتى الآن ظلت قضايا مكافحة الرق فكرة طارئة إلى حد كبير في العمل الإنمائي للمنظمة. ولا بد لهذا الأمر أن يتغير: يمكن لمبادرة "البلد الرائد" التي أطلقها تحالف ٧-٨ أن تعرض عمليةً على البلدان المتلقية والبلدان المضيفة للعمل بمجموعة واسعة من الخبرات والموارد، تتم تعبئتها عن طريق التحالف وتنفذها الأفرقة القطرية

(١٢٨) عرض الصندوق العالمي لإنهاء الاسترقاق المعاصر، ص ١.

(١٢٩) عرض المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، الاستبيان ٤.

(١٣٠) عرض مختبر الحقوق.

للأمم المتحدة. بيد أن ذلك سيتطلب قدراً أكبر من المشاركة من طائفة أوسع من أصحاب المصلحة وجهوداً متضافرة ومطرودة وشفافة يبذلها تحالف ٧-٨ للاستفادة من تنوع المساهمات التي يمكن لأعضاء التحالف تقديمها.

٥٨- خامساً، لا بد لجهود مكافحة الرق أن تستنير بالناجين على نحو أكثر منهجية. وقد كانت هناك مبادرات هامة في بعض البلدان في الآونة الأخيرة للتركيز على دعم الضحايا ووضع أطر تشريعية لدعم الضحايا، وحمائتهم من التحولات السياسية وتمكين الناجين من المشاركة بفعالية أكبر في الحياة المجتمعية^(١٣١). ومع ذلك لا تزال هناك ثغرات، لا سيما حول الدعم الطويل الأجل للضحايا^(١٣٢). ولكن هناك المزيد مما يمكن القيام به لضمان استفادة المجموعة الكاملة من الجهود العالمية والإقليمية والوطنية من الرؤى الفاحصة التي يمكن أن يأتي بها الناجون للتأثير في وضع البرامج وتصميم السياسات والتنفيذ. وتعد الفئات الضعيفة أو الأفراد المهمشون والضحايا والناجون في كثير من الأحيان أفضل من يدافع عن مصالحهم الخاصة^(١٣٣).

٥٩- سادساً، وأخيراً، يتعين أن تصبح جهود مكافحة الرق ذكية من حيث تسخير التكنولوجيات الرقمية، من الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي إلى الطائرات بدون طيار، والسواتل والاستشعار عن بعد، ومن حيث النهج الجديدة للتمويل. ويمكن أن تتيح مبادرة "الرمز ٧-٨" قناة واحدة لتنظيم مشاركة فعالة وكفؤة ومبدئية. وينبغي للتطبيقات التكنولوجية أن تسترشد، أساساً، باحترام حقوق الإنسان، مع الاستفادة من التوجيهات الأخيرة بشأن التصميم من قبيل "دعم مشاركة العامل بواسطة مبادئ التكنولوجيا"^(١٣٤). وقد تكون التقنيات والتكنولوجيات الجديدة أيضاً ضرورية للكشف عن الأشكال المستجدة من الرق ومكافحتها^(١٣٥).

خامساً- الاستنتاج والتوصيات

ألف- الاستنتاج

٦٠- سيسهم وجود إجراءات تتخذها الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة تكون أكثر منهجية وعلمية واستراتيجية واستدامة ومستنيرة بالناجين وذكية إسهاماً كبيراً نحو القضاء على أشكال الرق المعاصرة. كما أن هناك حاجة إلى معالجة النظم التي تجعل الناس عرضة للأشكال المعاصرة للرق، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالأنظمة المتعلقة بالمالية العالمية والإنتاج والتجارة والتنمية وهجرة اليد العاملة والصحة العامة. ومن الضرورة بمكان اتخاذ هذه الإجراءات دون مزيد من التأخير إذا كان لا بد من تحقيق الغاية ٧-٨ من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

(١٣١) عرض حكومة إسرائيل، ص ١ و٣؛ وعرض حكومة بولندا، ص ٣؛ وعرض مختبر الحقوق، ص ٦؛ وعرض تسخير التكنولوجيا لمكافحة الاتجار، ص ٤؛ وعرض فريق موناخ للبحوث في مجال الاتجار والرق ٤.

(١٣٢) عرض صندوق الحرية، الاستبيان ٥.

(١٣٣) عرض المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، الاستبيان ٥.

(١٣٤) متاح على الرابط: <https://westprinciples.org/start-with-integrity-and-purpose/> انظر أيضاً: عرض مؤسسة انعتاق، ص ٦.

(١٣٥) عرض الصندوق العالمي لإنهاء الاسترقاق المعاصر، ص ٧؛ وعرض حكومة بولندا، ص ٤.

باء - توصيات موجهة إلى الدول

- ٦١- من أجل التصدي اليوم بفعالية لرق الغد، توصي المقررة الخاصة بأن تعتمد الدول النهج المبين أعلاه باتخاذ الإجراءات التالية:
- (أ) وضع خطط عمل وطنية لمكافحة الرق تُسجّر ما هو قائم من قوة في مجال الحماية الاجتماعية، والصحة العامة، والمشتريات العامة، والرقابة المالية وآليات تنظيم السوق لتحديد أشكال الرق المعاصرة والتصدي لها ومنعها؛
- (ب) إدماج تحليل مخاطر الرق في الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف، وقرارات تمويل التنمية ووضع البرامج الإنمائية، وآليات الرقابة المالية العالمية؛
- (ج) تعزيز الترتيبات الإقليمية والدولية لهجرة اليد العاملة للحد من مخاطر الرق؛
- (د) التنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان من خلال التدابير التشريعية والتنظيمية والإدارية ذات الصلة، من قبيل اتخاذ تدابير تجعل من بذل العناية الواجبة لحقوق الإنسان والإبلاغ أمراً ملزماً؛
- (هـ) التصديق على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكول عام ٢٠١٤ الملحق باتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل الجبري لعام ١٩٣٠ واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العنف والتحرش لعام ٢٠١٩ (رقم ١٩٠)؛
- (و) تحقيق المساواة في مكان العمل للحد من التعرض للرق؛
- (ز) معالجة الآثار الخاصة للرق على النساء والفتيات؛
- (ح) تعزيز الأساس العلمي لسياسات وبرامج مكافحة الرق عن طريق التعاون لتطوير وتقاسم البيانات الأساسية المتعلقة بحالات الرق وخصائصه في إطار الولاية القضائية للدول، وذلك بالعمل في شراكة مع الوكالات والمبادرات التقنية ذات الصلة؛
- (ط) التعاون حتى تتضمن السياسات والبرامج الإقليمية والوطنية أحدث الأفكار العلمية بشأن ما يشكل "تدابير فعالة" لتحقيق الغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة؛
- (ي) تعزيز الإطار الاستراتيجي للعمل الدولي لمكافحة الرق، بطرق منها دعم الجهود التعاونية الدولية مثل "التحالف المعني بالغاية ٨-٧ من أهداف التنمية المستدامة"، أو "الدعوة للعمل من أجل إنهاء العمل الجبري والرق المعاصر والاتجار بالبشر" أو "مبادرة ليختنشتاين لإنشاء لجنة للقطاع المالي معنية بأشكال الرق المعاصرة والاتجار بالبشر"؛
- (ك) استعراض مدونات الإبلاغ عن المساعدة الإنمائية الرسمية القائمة لتيسير تحليل الإنفاق على التنمية في سبيل تحقيق الغاية ٨-٧؛
- (ل) العمل من أجل وضع استراتيجية عالمية مشتركة تمنح الأولوية لتخصيص الموارد في جهود مكافحة الرق للبلدان التي هي في أمس الحاجة إليها؛
- (م) التأكد من أن الجهود المبذولة لمكافحة الرق تستنير بالناجين وتتركز على الضحايا عن طريق إدماج أحكام تتعلق بتحديد الناجين الضحايا وحمايتهم ودعمهم في التشريعات الوطنية الخاصة بالأشكال المعاصرة للرق وإدماج معارف الناجين الضحايا

ومساهمتهم بكل احترام، وعلى نحو منصف وشامل للجميع في وضع السياسات وتصميم وتنفيذ البرامج على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي؛

(ن) إضفاء الطابع الذكي على مكافحة الرق عن طريق العمل مع قطاع التكنولوجيا العالمي لتعزيز استخدام علوم الحاسوب والتكنولوجيات الرقمية لوضع ممارسة سياسة صارمة علمياً لمكافحة الرق؛

(س) إثارة الشواغل بشأن التقدم المحرز في الدول الأخرى نحو تحقيق الغاية ٧-٨ أثناء عمليات الاستعراض الدوري الشامل؛

(ع) وضع خطة تُركز على الإنسان لعالم العمل والتماس التعاون من النقابات العمالية وقطاع الأعمال التجارية من خلال الحوار الاجتماعي من أجل معالجة الثغرات في العمل اللائق، فضلاً عن أشكال الرق الحالية والناشئة.

جيم- توصيات موجهة إلى الأعمال التجارية

٦٢- يتعين على الأعمال التجارية دعم الدول لاعتماد النهج المقترح للتصدي للرق في المستقبل، بما في ذلك من خلال ما يلي:

(أ) أن تضمن بشكل فعال الحق في التحرر من الرق من خلال بذل العناية الواجبة والاستخدام الخلاق وإتاحة سبل الانتصاف والتعويض؛

(ب) العمل على جعل مخاطر الرق غير مقبولة في النظم المالية والاقتصادية؛

(ج) تعزيز بيان جدوى الاستثمارات الحالية من الرق، داخل الأعمال التجارية وسلاسل الإمداد الخاصة بما على حد سواء، ومن خلال الاستثمار في الأعمال التجارية الأخرى؛

(د) الاستثمار في الحلول الذكية للرق، بما في ذلك عن طريق استخدام التكنولوجيات الرقمية؛

(هـ) العمل عن كثب مع الناجين والضحايا للتأكد من استفادة الجهود المبذولة لمكافحة الرق في المستقبل من خبراتهم.

دال- توصيات موجهة إلى المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية

٦٣- ينبغي للمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية أن يدعموا الدول في اعتماد هذا النهج، بما في ذلك من خلال ما يلي:

(أ) مواصلة دعم المجتمعات المحلية المتضررة على بناء قدراتها على الصمود في وجه أشكال الرق المعاصرة؛

(ب) العمل على مساءلة الدول والأعمال التجارية عن واجباتها والتزاماتها ومسؤولياتها تجاه حقوق الإنسان عن طريق التقاضي وتصرف أصحاب المصلحة والدعوة العامة والخاصة؛

(ج) إبراز الدور المركزي للناجين في الجهود الفعالة لمكافحة الرق؛

(د) التعجيل في فهم كيفية إنهاء الرق، بما في ذلك من خلال التعاون مع الدول الأعضاء من أجل تعزيز الصلة بين العلوم والسياسات.

هاء- توصيات موجهة إلى المنظمات الدولية

٦٤- ينبغي للمنظمات الدولية أن تدعم الدول في جهودها الرامية إلى معالجة مسألة الرق، ولا سيما بالقيام بما يلي:

- (أ) المساهمة في وضع استراتيجية عالمية مشتركة تمنح الأولوية لتخصيص الموارد في جهود مكافحة الرق للبلدان التي هي في أمس الحاجة إليها؛
- (ب) تيسير حصول الدول على ما يلزم من تمويل ودعم تقني وتكنولوجيات لتنفيذ استراتيجيات فعالة لمكافحة الرق؛
- (ج) وضع معايير تقنية وآليات عالمية لتسريع جمع البيانات وتبادلها، مثل منهجيات الدراسة الاستقصائية الوطنية عن العمالة ومدونات الإبلاغ عن نظام الصحة العامة، ومدونات الإبلاغ عن المساعدة الإنمائية الرسمية، وتصنيفات الضُّعْف؛
- (د) إدماج الجهود المبذولة لمكافحة الرق في الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة الإنسانية وفي الاستجابات للنزاعات والأزمات؛
- (هـ) التشجيع على مشاركة الضحايا/الناجين في رسم السياسات وتصميم البرامج وتنفيذها.